

Distr.: General
01 December 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والأربعون

٣-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية

الاجتماعية ودورة الجمعية العامة

الاستثنائية الرابعة والعشرين

الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠/٢٠٠٩ إلى الأمين العام أن يعد تقريراً عن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتقديمه خلال الدورة الثامنة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية للنظر فيه، آخذاً في اعتباره أيضاً قرار الجمعية العامة ١٧٩/٦٢ المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في مجال التنفيذ والدعم الدولي". ويستعرض هذا التقرير حالة التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة فضلاً عن أبعادها الاجتماعية في إطار حدوث أزميتي الغذاء والطاقة، والأزمة المالية والاقتصادية، وتغير المناخ، في وقت متزامن.

* E/CN.5/2010/1



أولا - مقدمة

١ - نشأت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا نتيجة اعتماد إطار استراتيجي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا بشكل رسمي في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في تموز/يوليه ٢٠٠١، كبرنامج للمنظمة. وتمثل الشراكة الجديدة رؤية مشتركة للزعماء الأفارقة واقتناعهم الراسخ بأن عليهم واجبا ملحا يتمثل في القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على طريق النمو المطرد والتنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه، المشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي.

٢ - وقد أدت الشراكة الجديدة دورا هاما في تحديد أولويات التنمية الرئيسية في المنطقة. كما حولت طبيعة الحوار مع شركاء أفريقيا في التنمية في مناطق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وقد أدى ذلك إلى تعزيز الحديث عن التنمية المستدامة على أساس الاحترام المتبادل والمساءلة، والتعاون الوثيق في تمويل وتنفيذ مشاريع تنموية كبرى وإلى التصدي للتحديات العالمية الجديدة والناشئة، مثل تغير المناخ، وأزمي الغذاء والطاقة، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

٣ - وبغية تعزيز التنفيذ، أُستحدثت في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ خطة عمل أفريقية من قبل الشراكة الجديدة/الاتحاد الأفريقي ونُقّحت في عام ٢٠٠٩ من قبل الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتشمل الأولويات الرئيسية لهذه الخطة البنية التحتية، والزراعة والأمن الغذائي، وتنمية الموارد البشرية، والعلم والتكنولوجيا، والتجارة، والصناعة، والوصول إلى الأسواق، وتنمية القطاع الخاص، والبيئة وتغير المناخ، والسياحة، والحكومة والإدارة العامة، والسلام والأمن، والتنمية الجنسانية.

٤ - ومن خلال تشجيع الاستثمارات في هذه المجالات ذات الأولوية، تهدف الشراكة الجديدة إلى بناء مجتمعات أفريقية قوية وشاملة للجميع من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحمي كذلك البيئة. ويتيح الاستثمار في هذه المجالات للبلدان الأفريقية أملاً متجدداً، كما يتيح لها الفرصة للتركيز على الاحتياجات المتعددة الأبعاد للسكان الذين يعيشون في أوضاع فقيرة، خاصة النساء والأطفال والشباب والمسنين والمعوقين والمهاجرين والفئات الأخرى المحرومة اجتماعياً.

٥ - علاوة على ذلك، تتيح الشراكة الجديدة للبلدان الفرصة لاعتماد وتنفيذ سياسات متعددة القطاعات يمكن أن تعزز حق جميع أفراد المجتمع في التعبير عن رأيهم ومشاركتهم وتمكينهم. وتشمل هذه السياسات تحسين فرص التعلم في مدارس جيدة وتوفير رعاية صحية أولية بأسعار معقولة وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعية الضرورية كالبذور والأسمدة، والمياه

والصرف الصحي، وتحسين الطرق، والمشاركة في عمليات وضع السياسات المحلية والوطنية. ومعنى واسع، توفر الشراكة الجديدة أساسا أقوى للقضاء على الفقر وتحقيق النمو والتنمية المستدامة في أفريقيا.

٦ - ومنذ إنشاء الشراكة الجديدة في عام ٢٠٠١، أُحرز تقدم ملموس في تنفيذها من قِبَل الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية على حد سواء. كما أُحرز تقدم في مجال تعزيز جهود التكامل الإقليمي، وتعزيز مشاركة أفريقيا في الاقتصاد العالمي. واكتسبت الجهود المبذولة لتحسين الحوكمة زخما قويا. وبغية تكميل هذه الجهود الإقليمية، زاد المجتمع الدولي من تدفقات المساعدات إلى أفريقيا. ووفقا لتقديرات أولية أعدتها عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغ مجموع المساعدات المقدمة إلى أفريقيا ٢٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٨، ذهب منها قرابة ٢٢,٥ بليون دولار إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٧ - إلا أن هذه الجهود الإقليمية والدولية لا تزال غير كافية للتصدي للتحديات الإنمائية للقارة على نحو شامل، بما في ذلك الهدف المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ومع أن نمو الاقتصادات الأفريقية ازدادت بنسبة تقارب ٥ في المائة خلال السنوات القليلة الماضية، لا يزال ارتفاع مستوى هذا النمو غير كاف. والأهم من ذلك، تشير التقديرات الأخيرة إلى هبوط حاد في الأداء الاقتصادي في الاقتصادات الأفريقية نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ومن المرجح أن يكون لتراجع النمو - لكنه ليس أمرا غير حتمي - آثار سلبية على التقدم في مجال التنمية الاجتماعية في ضوء القيود التي ستفرض على الحيز المالي للبلدان (E/ECA/COE/28/6).

٨ - يدرس هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة، وقيّم أثرها على التنمية الاجتماعية للأزمات العالمية المتزامنة التي أثرت على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وهي تشمل أزماتا الغذاء والطاقة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية، وتغير المناخ الجاري.

ثانيا - التقدم المحرز في تعزيز الحوكمة الرشيدة وأبعادها الاجتماعية

٩ - وضعت الشراكة الجديدة للبلدان الأفريقية في طريق السعي إلى تحقيق الديمقراطية والحوكمة الرشيدة. وثمة توافق متنام في الآراء في المنطقة بأن التنمية البشرية المستدامة مستحيلة في ظل ظروف الحوكمة غير الرشيدة والفساد، واستمرار الحرب الأهلية، أو الحرب.

١٠ - وبعد أن سلمت الدول الأفريقية بأن السلم والأمن والحوكمة الرشيدة الأفضل أمور ضرورية لتحقيق التنمية، التزمت من خلال عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة، بالسعي لتحقيق ثقافة الحوكمة الرشيدة وتوطيد مشاركة شريحة واسعة من المواطنين في أفريقيا في الحوكمة. وتعد النتائج المبكرة لهذه الجهود مشجعة.

١١ - وكجزء من دعمها للشراكة الجديدة، تتبع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التقدم المحرز في هذا المجال من خلال نشر "تقرير الحوكمة في أفريقيا". وتذكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عددها الأخير أن أفريقيا حققت تقدماً متواضعاً في تحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية^(١). وقد حدثت تطورات إيجابية في مجالات مثل السلم والأمن والنمو الاقتصادي، وطراً تحسن على المستويات المعيشية للشعوب الأفريقية. كما أحرزت مكاسب مطّردة في مجال الإدارة الاقتصادية، وإدارة القطاع العام، وإدارة الشركات، وتنمية القطاع الخاص. لذلك أصبحت الاقتصادات الأفريقية حالياً تدار على نحو أفضل، ويجري تدعيم تعبئة الإيرادات، وتحصيل الضرائب، ونظم إدارة الميزانية.

١٢ - وفي مجال السلم والأمن، انخفض عدد البلدان الأفريقية التي تعاني من النزاعات العنيفة من قرابة ١٤ بلداً خلال التسعينيات من القرن العشرين إلى ٧ بلدان في عام ٢٠٠٦^(٢). وأعتبر نياً الانخفاض هذا نياً ساراً بالنسبة لقارة خرجت تطلعات التنمية فيها في مناسبات كثيرة عن مسارها بسبب النزاعات الأهلية والحروب الضارية الطويلة. وتقوم البلدان الخارجة من حالات النزاع مثل سيراليون ورواندا وليبيريا وجيرانها، بتوطيد مكاسب السلام، وتعمل على إعادة بناء الهياكل الأساسية المتعلقة بالحوكمة، وإعادة بناء المؤسسات العامة والخاصة التي تعد جوهرية لدعم أولويات التنمية^(٣).

١٣ - إلا أن "تقرير الحوكمة في أفريقيا لعام ٢٠٠٩" يشير أيضاً إلى أنه خلال السنوات الخمس الماضية، سجلت البلدان الأفريقية تقدماً هامشياً في مجال الحوكمة السياسية. ومع أن عدداً من الحكومات اتخذت خطوات في مجال تعزيز التمثيل السياسي والتنافس السياسي في الانتخابات، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، لم يتم إحراز تقدم في نظم الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية. وبغية تعزيز ثقة الشعب بالعملية الانتخابية، يتعين على

(١) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٩. تقرير الحوكمة في أفريقيا لعام ٢٠٠٩؛ الطبعة الثانية أو كسفورد، مطبعة جامعة أو كسفورد، ٢٠٠٩.

(٢) مصرف التنمية الأفريقي؛ "تقرير التنمية الأفريقية للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: تسوية النزاعات والسلام وإعادة الإعمار في أفريقيا". مطبعة جامعة أو كسفورد، أو كسفورد، ٢٠٠٨.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مكتب منع الأزمات والإنعاش: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٨" (نيويورك، ٢٠٠٩).

الحكومات مواصلة العمل من أجل تحسين العمليات الانتخابية. وسيكون للمكاسب التي تحققت في هذا المجال فوائد إيجابية عرضية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وثمة وسيلة واحدة لإنجاز ذلك تكمن في تبادل الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات من خلال عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، انضم ٣٠ بلداً إلى الآلية^(٤)، وجرى استعراض الأقران لاثني عشر بلداً، وبدأ ستة عشر بلداً آخر هذه العملية باستقبال بعثات الدعم.

ثالثاً - التقدم في القطاعات الاجتماعية

ألف - الفقر والجوع

١٤ - حسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة، ازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٢٠٢ مليون شخص في عام ١٩٨١ إلى ٣٨٤ مليون شخص في عام ٢٠٠٥. وبالقائمة النسبية، لم يكند يطرأ أي تغيير على النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. فقد كانت النسبة ٥٠,٨ في المائة في عام ١٩٨١ و ٥٠,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. وفي المقابل، انخفض الفقر المدقع في العالم - من ١,٩ بليون شخص في عام ١٩٨١ إلى ١,٤ بليون شخص في عام ٢٠٠٥. كما انخفض الفقر المدقع في شمال أفريقيا من ٨,٨ ملايين شخص إلى ٤ ملايين شخص خلال الفترة ذاتها^(٥). وبالقائمة النسبية، انخفضت حدة الفقر من ٩,٧ في المائة إلى ٢,٧ في المائة.

١٥ - ومع أن العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد ارتفع، فإن هذا المنحى دون الإقليمي يخفي فروقا كبيرة بين البلدان. وعلى سبيل المثال، تباينت النسبة المئوية لعدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من خط الفقر في عام ١٩٨١ من نسبة منخفضة قدرها ٣,٦ في المائة في غابون إلى نسبة مرتفعة بلغت ٨٩,٩ في المائة في سوازيلاند. وفي عام ٢٠٠٥، استمر هذا

(٤) وهذه البلدان هي: إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، توغو، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسي، السنغال، السودان، سيراليون، غابون، غانا، الكاميرون، كينيا، الكونغو، ليسوتو، مالي، مصر، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، نيجيريا.

(٥) البنك الدولي، قاعدة البيانات PovCalNet المتاحة على الانترنت يمكن الدخول إليها بواسطة: <http://iresearch.worldbank.org>. (تم الحصول عليها في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩).

النمط، حيث ظلت نسبة الفقر المدقع منخفضة في غابون (٤,٨ في المائة) بينما ارتفعت إلى نسبة ٨٦,١ في المائة في ليبيريا. وتؤكد هذه الفروق الكبيرة بين البلدان الحاجة إلى معالجة الفقر المدقع من خلال القنوات التي تعترف وتلبي الاحتياجات المحددة لكل بلد.

١٦ - وتعزى الزيادة في عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل رئيسي إلى الفشل في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وسريع وخلق فرص عمل إنتاجية. وقد أدى إخفاق بلدان عديدة في إحداث تغيير جذري في هيكل اقتصاداتها والتصدي بحزم لتفاقم انعدام المساواة إلى تقويض الجهود المبذولة لتخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر. ومع أن البلدان الغنية بالموارد استفادت من الطفرة الأخيرة في أسعار السلع الأساسية، وسجلت أعلى أداء اقتصادي في العالم، لم يرافق ارتفاع معدلات النمو هذه انخفاض كبير في مستويات الفقر. فعلى سبيل المثال، ازدادت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم في نيجيريا من ٤٧,٢ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٦٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥. لذلك، لا يزال الهدف المتمثل في خفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ يشكل تحدياً كبيراً في جميع أنحاء المنطقة ويتطلب قيادة سياسية متواصلة والتزاماً بتوفير الموارد.

١٧ - أما فيما يتعلق بالجوع، فقد حققت المنطقة شيئاً من التقدم. ففي عام ٢٠٠٧، كان هناك ٢٣٦ مليون شخص يعانون من الجوع المزمن. وبشكل عام، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن من ٣٤ إلى ٣٠ في المائة بين الفترتين ١٩٩٥-١٩٩٧ و ٢٠٠٣-٢٠٠٥^(٦). وحدثت أشد الانخفاضات في غانا والكونغو ونيجيريا وموزامبيق ومالawi. إلا أن التقديرات الأخيرة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تشير إلى زيادة متوقعة في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٦ في المائة نتيجة أزمة الغذاء والطاقة الأخيرتين، والأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية^(٧).

١٨ - ولمواجهة تحدي الفقر في إطار الشراكة الجديدة، أطلقت معظم الحكومات استراتيجيات واسعة لمكافحة الفقر في مجال تعميم مراعاة مبادرات مكافحة الفقر في تخطيط وتنفيذ برامج وعمليات الميزانية. علاوة على ذلك، أشارت عدة تقارير استعراض قطرية عن

(٦) منظمة الأغذية والزراعة، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠٠٨: ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأمن الغذائي: التهديدات والفرص". روما، ٢٠٠٨.

(٧) منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠٠٩: الأزمات الاقتصادية: الآثار والدروس المستفادة، روما، ٢٠٠٩.

الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران^(٨) إلى أن تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والتحرك نحو نظام مؤسسات قائم على القواعد وأشكال المشاركة الحكومية تسفر عن بعض النتائج الإيجابية في مكافحة الفقر. بيد أن هذه التقارير القطرية تكشف أيضا عن أن الجهود الرامية إلى تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والمؤسسات القائمة على القواعد كانت متواضعة للغاية لذلك لم تحرز تقدما كبيرا في مكافحة الفقر على نطاق واسع في القارة.

باء - التعليم والصحة

١٩ - لتدارك الفوارق التعليمية القائمة بين أفريقيا وبقية أنحاء العالم وأيضا لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم الثانوي وسد فجوة الفوارق بين الجنسين في التعليم في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، أحرزت مبادرة تنمية الموارد البشرية، التي أطلقتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بعض التقدم الجدير بالذكر، بفضل دعم الشركاء الدوليين المانحين ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، وذلك فيما يتعلق بالتسجيل في المدارس والبقاء فيها وتنمية الهياكل الدراسية الأساسية. ووفقا للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لسنة ٢٠٠٩^(٩)، الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، تنفق بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما معدله ٤,٤ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي على التعليم. وارتفعت نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج القومي الإجمالي في عدة بلدان، وسجلت ارتفاعا كبيرا في إثيوبيا والسنغال وكينيا وموزامبيق^(١٠)، ولكن يشير التقرير أيضا إلى أن ما يناهز نصف عدد البلدان الأفريقية ضعيفة الدخل تنفق أقل من ٤ في المائة من دخلها القومي على التعليم.

٢٠ - وعموما، تساهم الزيادة في الإنفاق العام على التعليم في بلوغ مستويات أعلى من تسجيل البنات والبنين في المدارس وفي رفع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. ووفقا لتقرير الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠٠٩^(١١)، ارتفع التسجيل في المدارس

(٨) تقارير استعراض قطرية عن الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران متاحة عن البلدان التالية: أوغندا، بنين، الجزائر، جنوب أفريقيا، رواندا، غانا، كينيا.

(٩) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, *Education for All Global Monitoring Report 2009: Overcoming Inequality: Why Governance Matters* (Oxford, Oxford University Press, 2009), pp. 368-370.

(١٠) وفقا للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لسنة ٢٠٠٩ ارتفعت نسبة مجموع النفقات العامة المخصصة للتعليم من الناتج القومي الإجمالي من ٣,٦ إلى ٦,٠ في المائة في إثيوبيا، ومن ٥,٤ إلى ٦,٩ في المائة في كينيا، ومن ٣,٥ إلى ٥,٠ في المائة في السنغال، ومن ٢,٥ إلى ٥,٣ في المائة في موزامبيق، بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٥.

(١١) تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.I.12).

الابتدائية بـ ١٥ نقطة مثنوية بين سنة ٢٠٠٠ و سنة ٢٠٠٧. غير أن التسجيل ليس إلا جزءاً من المشهد العام، حيث أن العديد من الطلاب ينقطعون عن الدراسة قبل إتمام مساهمهم الدراسي. وليس من المتوقع تسجيل ثلثي الأطفال غير الملحقين بمدارس بأي مدارس إطلاقاً. وهناك اعتراف متزايد بأن جودة التعليم هي أيضاً جزءاً أساسياً من المعادلة. وتعاني المدارس من نقص مزمن في التمويل وفي عدد الموظفين، كما أن العديد من الأشخاص يغادرون المدارس وهم يفتقرون للمهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة. وليس هناك عدد كافٍ من المعلمين المتدربين وحسب تقديرات اليونسكو، فإن المنطقة بحاجة إلى ٣,٨ ملايين معلم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم.

٢١ - وفيما يتعلق بتكافؤ الجنسين في التسجيل، فقد أُحرز بعض التقدم. وفي شمال أفريقيا تحسنت معدلات تكافؤ الجنسين لترتفع من ٩٠ إلى ٩٤ فتاة لكل ١٠٠ فتى، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ارتفعت هذه النسبة من ٨٥ إلى ٩٠ فتاة لكل ١٠٠ فتى بين سنة ١٩٩٩ و سنة ٢٠٠٧. وارتفعت معدلات تكافؤ الجنسين في المدارس الثانوية من ٩٣ إلى ٩٨ في شمال أفريقيا ولكنها انخفضت من ٨٢ إلى ٧٩ فتاة لكل ١٠٠ فتى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي التعليم العالي، فاق عدد الفتيات عدد الفتيان بـ ١٠٤ لكل ١٠٠ فتى في شمال أفريقيا في سنة ٢٠٠٧ بعد أن كان عددن ٦٨ فتاة لكل ١٠٠ فتى سنة ١٩٩٩. أما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد شهدت تدنياً في معدلات تكافؤ الجنسين في التعليم العالي من ٦٩ إلى ٦٧ فتاة لكل ١٠٠ فتى^(١١).

٢٢ - ونتج عن الإجراءات الحكومية الهادفة لتوفير التعليم للجميع انتشار المدارس الابتدائية، إلا أن توسيع نطاق تعميم التعليم الابتدائي مارس ضغطاً على الحكومات لتوسيع نطاق التعليم الثانوي وفرص التعليم العالي. ومع أن الحكومات الأفريقية سعت في البداية إلى توسيع نطاق الالتحاق بالتعليم العالي عن طريق المؤسسات العامة المدعومة، فقد شجعت أغلب الحكومات على إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم العالي. ونتيجة لهذه الجهود، بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي العامة حوالي ٢٠٠ والخاصة ٤٦٨ مؤسسة في أفريقيا سنة ٢٠٠٩^(١٢).

٢٣ - أما من حيث تحسين سبل الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية، فلا تزال عدة بلدان تواجه تحديات كبيرة لحشد الموارد المالية وتخصيصها وإدارتها في ظل تنامي أعباء الأمراض. ونتيجة لذلك، يعاني نظام الرعاية الصحية الأولية من عدة أوجه نقص تعكسها المؤشرات

(١٢) N.V. Varghese, Private sector as a partner in higher education development in Africa، موجز سياسة من إعداد رابطة تطوير التعليم في أفريقيا، والفريق العامل المعني بالتعليم العالي، ورابطة الجامعات الأفريقية والمعهد الدولي للتخطيط التربوي، بناء على طلب من رابطة الجامعات الأفريقية، (اليونسكو)، ٢٠٠٩.

الصحية المتدنية في مختلف أنحاء المنطقة. وعلى سبيل المثال، فإن العمر المتوقع عند الولادة يبلغ ٥٢ عاما فقط في المنطقة الأفريقية، حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية. ويقع نصف مجموع الوفيات النفاسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولم يطرأ أي تحسّن ملموس منذ سنة ١٩٩٠. ولا تزال معدلات وفيات الأطفال مرتفعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي تُقدَّر بـ ١٤٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي. ويتوفى طفل من سبعة أطفال تقريبا قبل بلوغ سن الخامسة. إلا أن الاستقصاءات الأخيرة تشير إلى بعض التقدم المحرّز في التدابير الرئيسية ذات الصلة بصحة الأطفال. وتشمل هذه التدابير توفير ناموسيات معالجة بمبيدات حشرية لمكافحة الملاريا، وتوفير الرضاعة الطبيعية الحصرية والتحصين وإتاحة المزيد من العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الرضيع.

٢٤ - ولا تزال الملاريا من أبرز المسؤولين عن هلاك الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، أُحرز بعض التقدم نتيجة لبعض البرامج مثل شراكة دحر الملاريا وخطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا وللزيادة في التمويل العالمي للتدابير الرئيسية المتعلقة بالملاريا. وارتفع تمويل التدابير المتعلقة بالملاريا من ٢٥٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٤ إلى ٧٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٧، وناهز ١,١ بليون دولار سنة ٢٠٠٨. ويواصل قادة العالم الالتزام بتخصيص البلايين لجهود مكافحة الملاريا كما برهن على ذلك الحدث الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأدى هذا الالتزام والإجراءات المتزايدة إلى ارتفاع كبير في نسبة الأطفال الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمبيدات حشرية من ٢ في المائة سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠ في المائة في ٢٠٠٦^(١١). وإضافة إلى ذلك، تعهد المجتمع الدولي بتقديم مبلغ ٣ بلايين دولار لتحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا الجديد الذي أنشئ خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. ولخفض عدد الوفيات بسبب الملاريا التي يمكن تفاديها، يعتزم التحالف توزيع أكثر من ٢٤٠ مليون ناموسية معالجة بمبيدات حشرية في جميع البلدان التي تتوطن فيها الملاريا في مختلف أنحاء أفريقيا في حدود نهاية ٢٠١٠.

٢٥ - ولا تزال متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تمثل أولوية صحية هامة في أفريقيا. ورغم تراجع عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية من ٢,٣ مليون إلى ١,٩ مليون بين سنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠٠٨، فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال أكثر منطقة متضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث تمثل النسبة فيها ٧١ في المائة من جميع الإصابات الجديدة بالفيروس سنة ٢٠٠٨. وقد ساعد تحسّن إمكانيات الاستفادة

من العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية على إبقاء عدد الوفيات، التي تُعزى إلى الإيدز، مستقرا في حدود ١,٤ مليون بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٨ وأدى ذلك إلى زيادة في عدد الأشخاص المصابين بالإيدز نظرا لأنهم أصبحوا يعيشون لأجل أطول^(١٣).

٢٦ - وشهدت مجالات صحية أخرى بعض التحسن. وارتفعت نسبة الأطفال الذين يتلقون تحصينا ضد الحصبة من ٥٥ في المائة إلى ٧٣ في المائة بين سنة ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧. كما اتسع نطاق الاستفادة من موارد مياه الشرب والصرف الصحي المحسنة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦ وجرت أغلبية التحسينات في المناطق الريفية.

رابعا - تعزيز التنمية الزراعية

٢٧ - ما زالت البلدان الأفريقية تواجه تحديات كبيرة في تعزيز الزراعة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل المنتجة وبلوغ الأمن الغذائي والتغذوي. وبعض هذه التحديات ليس جديدا ويشمل الصدمات المناخية من قبيل الجفاف والفيضانات، وعدم الوصول إلى الأسواق، والحروب الأهلية، وانعدام القدرة على تسخير المعارف والتقنيات الزراعية الجديدة التي تؤدي إلى أساليب إنتاجية كفؤة. وقد سلطت أزمة الغذاء والطاقة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الضوء بصورة مأساوية على الآثار الاجتماعية الناجمة عن إهمال الزراعة في مختلف أنحاء المنطقة. ومما زاد الوضع سوءا أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية لا تبشر بالخير لآفاق النمو الزراعي في أفريقيا لأن العديد من الحكومات تعمل أصلا في بيئة تقل فيها الموارد العامة.

٢٨ - وقد ظل القطاع الزراعي عقودا طويلة يحظى بأولوية دنيا فيما يتعلق بتخصيص الموارد سواء من الحكومات الأفريقية أو من الجهات المانحة حتى في فترات الازدهار. وتشكل الزراعة، في معظم البلدان الأفريقية، ما يزيد على ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتشغل ٧٠ في المائة من القوة العاملة^(١٤). وقد بينت الدراسات أن الاستثمار في الزراعة في بعض البلدان يؤدي إلى أكبر قدر من الآثار الإيجابية على النمو والحد من الفقر (انظر الجدول ١). ويبين الجدول أن أعلى نمو نسبي وأكبر إيرادات الدخل المتأتبة من الإنفاق على الزراعة قد سُجلا في غانا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي المقابل، أدى الاستثمار في

(١٣) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية، آخر تطورات وباء الإيدز لسنة ٢٠٠٩، جنيف، ٢٠٠٩.

(١٤) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/الاتحاد الأفريقي، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ٢٠٠٩: Developing African Agriculture through Regional Value Chains (تطوير الزراعة الأفريقية من خلال السلسلة الإقليمية للأنشطة المضيفة للقيمة)، أديس أبابا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٩.

الطرق إلى أكبر قدر من النمو في إثيوبيا. ويعزى النمو السلبي المترتب على الإنفاق على التعليم في المناطق الريفية في غانا إلى الهجرة من الأرياف إلى المدن، التي تشمل في الغالب أمهر المزارعين وأكثرهم تعليماً. وعموماً، يمكن للاستثمار في القطاع الزراعي أن يخفض مستويات الفقر المدقع بتعزيز الإنتاجية الزراعية التي تؤدي غالباً إلى زيادة دخول الأسر المعيشية الريفية وانخفاض أسعار الأغذية. ولذلك، ينبغي أن تحظى معالجة الإنفاق الحكومي غير المناسب فضلاً عن انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاع الزراعي والتنمية الريفية بأولوية قصوى لدى الحكومات والجهات المانحة.

الجدول ١

عائدات الإنفاق العام في أفريقيا

إثيوبيا	جمهورية تنزانيا	أوغندا	غانا	القطاع
عائدات الزراعة أو الدخل الريفي (العملة المحلية/الإنفاق بالعملة المحلية)				
٠,١٤	١٢,٥	١٢,٤	١٦,٨	الزراعة
٠,٥٦	٩,٠	٧,٢	(٠,٢)	التعليم
(٠,٠٣)	غير مقدرة	٠,٩	١,٣	الصحة
٤,٢٢	٩,١	٢,٧	٨,٨	الطرق
ترتيب العائدات من حيث الإسهام في الحد من الفقر				
غير مقدرة	٢	١	غير مقدرة	الزراعة
غير مقدرة	١	٣	غير مقدرة	التعليم
غير مقدرة	غير مقدرة	٤	غير مقدرة	الصحة
غير مقدرة	٣	٢	غير مقدرة	الطرق

المصدر: Shenggen Fan, Tewadaj Mogues and Sam Benin, "Setting priorities for public spending on agricultural and rural development in Africa", International Food Policy Research Institute, Policy Brief No. 12, April, 2009.

٢٩ - وكثير من البلدان الأفريقية لم يحقق أهداف النمو والإنفاق المحددة في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، على النحو المعروض في إعلان مابوتو لعام ٢٠٠٣ الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي. وقد اتفق رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في هذا الإعلان على تخصيص ١٠ في المائة على الأقل من الميزانيات الوطنية للزراعة. وحتى الآن لم يبلغ هذا الهدف المتواضع إلا سبعة بلدان بينما لا يتجاوز متوسط إنفاق أغلبية الحكومات في هذا المجال ٤,٥ في المائة. فقد خصصت مالي، على سبيل المثال، ١٤ في المائة من ميزانيتها للزراعة

في عام ٢٠٠٦ وخصصت لها ملاوي ١٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧^(١٥). ولذلك لا يزال عدد كبير من البلدان الأفريقية يعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل التنمية الزراعية. وليست هذه الاستراتيجية مستدامة نظرا إلى تقلب تدفقات المعونة وعدم إمكانية التنبؤ بها. وإذا أرادت الحكومات الأفريقية تعزيز الإنتاج الغذائي والحد من الفقر والجوع وبلوغ هدف البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا المتمثل في تحقيق نمو زراعي لا يقل عن ٦ في المائة سنويا بحلول عام ٢٠١٥، فإن عليها أن تعيد توجيه أولويات ميزانيتها وتعزز الجهود المحلية لتعبئة الموارد. وحتى الآن، وحدها إثيوبيا والسنغال وغامبيا ومالي وموزامبيق ونيجيريا تجاوزت عتبة البرنامج الشامل المحددة في تحقيق ٦ في المائة من النمو الزراعي في السنوات الأخيرة^(١٦).

٣٠ - وفي مجموعة من دراسات الحالات الإفرادية القطرية بشأن النمو الزراعي وخيارات الاستثمار للحد من الفقر، بين المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية أن من الممكن لبلدان مثل أوغندا ورواندا وزامبيا وغانا وملاوي أن تحقق هدف البرنامج الشامل المتمثل في إحراز ٦ في المائة من النمو الزراعي سنويا بحلول عام ٢٠١٥^(١٧). غير أن هذه البلدان ستحتاج، لبلوغ هذا الهدف، إلى نمو إضافي في جميع المحاصيل والقطاعات الفرعية من قبيل مصائد الأسماك والمنتجات الحيوانية. ولن يكفي الاعتماد على عدد محدود من المحاصيل أو على المحاصيل التصديرية الأعلى قيمة. بل سيكون من المهم السعي إلى تحقيق نمو زراعي واسع النطاق وتخصيص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من الإيرادات العامة للقطاع الزراعي. وعلى المدى الطويل، ستساعد تلك الاستثمارات في حفز النمو الاقتصادي الواسع النطاق، وخفض أسعار الموارد الغذائية المحلية، وتحسين الدخل في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

٣١ - وفي إطار جهود مبدولة لدعم استحداث نظم زراعية مستدامة في أفريقيا وبلدان أخرى منخفضة الدخل، كرر قادة دول مجموعة العشرين، في ختام مؤتمر قمة بيتسبيرغ، تأكيد التزامهم بزيادة المساعدة الزراعية المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل من خلال صندوق استئماني متعدد الأطراف. وسيستهدف هذا الصندوق برامج مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، التزمت بعض الحكومات بزيادة دعمها للزراعة

(١٥) New Partnership for Africa's Development, "Comprehensive Africa Agriculture Development Programme 2007 annual report summary".

(١٦) Shenggen Fan, Tewadaj Mogues and Sam Benin, "Setting priorities for public spending for agricultural and rural development in Africa", International Food Policy Research, Policy Brief No. 12, April, 2009

(١٧) انظر ورقات المناقشة رقم 00791 و 00794 و 00784 و 00790 و 00689 الصادرة عن المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

الأفريقية عن طريق البرنامج. فقد التزمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، على سبيل المثال، برفع الإنفاق على التنمية الزراعية ليصل إلى ١,١ بليون جنيه على مدى السنوات الثلاث المقبلة في إطار الالتزام المالي لمجموعة الثماني البالغ ٢٠ بليون دولار في مجال الإنتاج الغذائي العالمي، بينما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية (من خلال مبادراتها الرامية إلى القضاء على الجوع في أفريقيا) مع الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وسائر البلدان المانحة على دعم جدول أعمال البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وعلى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد الجياع في أفريقيا بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

خامسا - تعزيز تطوير الهياكل الأساسية والتكامل الإقليمي

٣٢ - نظرا لأوجه القصور في الهياكل الأساسية، فإن واحدا فقط من أصل أربعة في أفريقيا يحصل على الكهرباء، ولا يستفيد إلا ٣١ في المائة من السكان الأفارقة من مرافق الصرف الصحي المتطورة، ولا يحصل على موارد مياه الشرب الجيدة سوى ٥٨ في المائة من السكان. بل إن نسبة أقل من السكان تستفيد من الطرق الصالحة في جميع الأحوال الجوية. ولذلك، يفرض غياب خدمات الهياكل الأساسية في مختلف أنحاء المنطقة قيودا شديدة على النمو الاقتصادي والتجارة والتكامل الإقليمي. ويعتبر الاستثمار في الطرق، والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه والصرف الصحي أمرا هاما أيضا لتحقيق التنمية الاجتماعية ولا سيما القضاء على الفقر وبلوغ الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ويؤثر تطوير الهياكل الأساسية تأثيرا إيجابيا كبيرا بالفعل على الأجور المتأنية من قطاعات غير الزراعة وعلى فرص العمالة.

٣٣ - وبالرغم من المنافع العرضية الإيجابية المعروفة المرتبطة بالاستثمارات المستمرة في الهياكل الأساسية، لا تزال الحكومات الأفريقية تنفق حصة ضئيلة من ميزانيتها الوطنية في هذا المجال. فقد بلغ متوسط الإنفاق العام على النقل والاتصالات ٦,٣ في المائة من مجموع الميزانيات الوطنية في عام ١٩٨٠، و ٣,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠، و ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥^(٦). ويمكن أن يعزى هذا الاتجاه بشكل كبير إلى نوع برامج التكييف الهيكلي التي عملت البلدان الأفريقية على تنفيذها منذ الثمانينات من القرن الماضي، والتي تهدف إلى خفض الدين العام والإبقاء على التضخم في أدنى مستوياته. ومع ذلك، لم يفض إطار السياسات هذا إلى زيادة الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية بالقدر المأمول فيه للتعويض عن الانخفاض في الاستثمارات العامة. وهذا الاتجاه السلبي وانخفاض مستوى الاستثمار هما ما يسعى إلى عكسه برنامج الهياكل الأساسية الذي تنفذه الشراكة الجديدة من أجل تنمية

أفريقيا، من خلال التشديد على أن اعتمادات الميزانيات الحكومية العالية والمستدامة ستكون هي المحرك الرئيسي لتطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا.

٣٤ - وبغية معالجة أوجه القصور في الهياكل الأساسية في المنطقة وسد الفجوة في هذا المجال بين أفريقيا وباقي مناطق العالم، أحرز عدد متزايد من البلدان الأفريقية تقدما كبيرا في الاستفادة من خطة العمل قصيرة الأجل المتعلقة بالهياكل الأساسية، التي وضعتها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فضلا عن مرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية التابع للشراكة، الذي يديره مصرف التنمية الأفريقي. ويهدف هذا المرفق إلى التصدي لمشاكل اختناقات الهياكل الأساسية التي تشكل عائقا كبيرا أمام تحسين الإنتاجية والقدرات التنافسية في القارة. وقد حشد المرفق حتى الآن ما يقارب ١,٦ بليون دولار لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية التي تنفذها الشراكة الجديدة في قطاعي النقل والطاقة. وتشمل هذه المشاريع مشروع الاتصال والاتصالات السلكية واللاسلكية للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومشروع الربط الكهربائي بين نيجيريا وبنن وتوغو وغانا، ونظام الكبل البحري لشرق أفريقيا، وهو مشروع للربط الكهربائي بين كينيا وزامبيا، وبناء الطريق الرئيسية الرابطة بين كينيا وإثيوبيا وخط الأنابيب النفطي بين كينيا وأوغندا. وبغية دعم هذه الجهود، وافق مصرف التنمية الأفريقي في عام ٢٠٠٧ على خمسة مشاريع إقليمية في إطار الشراكة الجديدة بتكلفة مجموعها ٣٢٧ مليون دولار. كما وافق الصندوق الخاص لمرفق إعداد مشاريع الهياكل الأساسية التابع للشراكة الجديدة على مبلغ إضافي قدره ٤,٢ بلايين دولار. وستستخدم هذه الأموال لتمويل إعداد سبعة مشاريع في قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات.

٣٥ - وبتعزيز تمويل الهياكل الأساسية، ستؤدي مشاريع من هذا القبيل على المدى الطويل إلى تحسين آفاق النمو في أفريقيا، وترسيخ التكامل الاقتصادي الإقليمي، وإيجاد فرص عمل مناسبة لأعداد غفيرة من الناس، والإسهام بذلك في جهود القضاء على الفقر. وإضافة إلى ذلك، ستفضي زيادة الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية على المدى الطويل إلى جلب رؤوس الأموال الاستثمارية بخفض تكاليف تنظيم الأعمال في أفريقيا.

٣٦ - ومع ذلك، ستؤثر الأزمة العالمية في جهود تطوير الهياكل الأساسية والتكامل الإقليمي في أفريقيا بسبب تراجع الاستثمار المباشر الأجنبي. وقد غيرت الأزمة بارامترات الطلب على التمويل الطويل الأمد لمشاريع الشراكة الجديدة في مجال الهياكل الأساسية، التي تعتبر مفتاحا لتعزيز التكامل الإقليمي في أفريقيا. وقد جرى تقليص مستويات العديد من المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص لتطوير الهياكل الأساسية، أو تم التخلي عنها

بالمرّة بسبب عجز هائل في الميزانية بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال من الاقتصادات الأفريقية الناشئة. ومن ثم سيكون من الصعوبة بمكان جمع مبلغ ٥٢,٢ بليون دولار سنويا، وهو المبلغ الذي أفادت تقديرات فريق أفريقيا التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية للألفية بأنه سيلزم في الاستثمارات العامة والخاصة لمواجهة أوجه النقص في الهياكل الأساسية في أفريقيا. ويمكن أن تتأثر البلدان الأفريقية التي تحاول تنفيذ خطة العمل قصيرة الأجل المتعلقة بالهياكل الأساسية، التي وضعتها الشراكة الجديدة بالأزمة من خلال قناتين رئيسيتين. فأولا، يواجه العديد من الحكومات ونظراؤها من القطاع الخاص آفاقا محدودة في الحصول على التمويل، سواء في الأسواق الدولية أو المحلية، من جراء تشديد أسواق الائتمان. وحتى لو تمكنت البلدان أو الشركات الخاصة من الحصول على التمويل، فإن تكلفة اقتراض الأموال قد أضحّت الآن عالية جدا، إن لم تكن باهظة. وثانيا، أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى خفض الإيرادات الحكومية وأرباح الشركات. وأفضى هذا بدوره إلى تقليص قدرة الشركات بين القطاع العام والقطاع الخاص على تمويل المشاريع الكبرى وتقليص نزوعها إلى ذلك.

سادسا - الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والمجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣٧ - لم تكن المنطقة بمأمن من آثار التباطؤ الذي شهده الاقتصاد العالمي عقب الأزمة المصرفية التي عصفت في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. فقد هبطت الإيرادات المتأتية من الصناعات التحويلية، والتجارة، والسياحة في البلدان الأفريقية ذات الاقتصادات الكبيرة والصغيرة هبوطا حادا جراء الانخفاض الحاد في طلب البلدان المتقدمة النمو على السلع وفي إقبالها على السياحة. ومن ثم، تتزايد المخاوف من أن الانتكاس المالي والاقتصادي العالمي لن يضخم الأثر الناشئ عن عدم تحقيق تقدم في القطاعات الاجتماعية الرئيسية فحسب، بل وسيقلب أيضا المكاسب التي تحققت في بعض المجالات في هذه القارة التي ظلت مؤسراهما الاجتماعية ضعيفة لسنوات عديدة.

٣٨ - ويتضح من آخر الإسقاطات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن الأداء الاقتصادي لأفريقيا قد تدهور في عام ٢٠٠٨، وأن الأزمة ستقلص النمو في عام ٢٠٠٩ في جميع أنحاء المنطقة. بما يتراوح بين نقطتين وأربع نقاط مئوية. وقبل الأزمة، كان النمو الاقتصادي في أفريقيا يزيد عن ٥ في المائة، وكان يتوقع أن يزداد في المتوسط بمعدل حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو القوي نسبيا الذي شهدته المنطقة في الماضي القريب، لم يترجم إلى زيادة في فرص العمل المنتجة،

وإلى الحد من الفقر على نطاق واسع، وذلك نظرا إلى الزيادة التي طرأت في أوجه عدم المساواة، وضيق قاعدة النمو، حيث إن هذا النمو انحصر أساسا في قطاعات استخراج المواد الأولية والمعادن.

٣٩ - وهناك عدة قنوات يمكن من خلالها أن تنتقل آثار الأزمة العالمية إلى المجتمعات الأفريقية وتنعكس على أولوياتها الإنمائية، من قبيل الأولويات الواردة ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٠ - فقبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كان الطلب العالمي على السلع الأساسية الأفريقية قد بلغ رقما تاريخيا. وكان لهذه الظفرة في الطلب على السلع وأسعارها دور حاسم في تعزيز النمو في المنطقة. ونتيجة لذلك، تمكنت بلدان عديدة من توسيع حيزها المالي وإيراداتها المحلية، وقام بعضها بتمويل مشاريع استثمارية كبيرة في الزراعة، والتعليم، والصحة، والهيكل الأساسية. غير أن الطلب العالمي الآن على السلع الأساسية الأفريقية ليس وحده الذي انحسر بسبب الانكماش الحاد في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، بل وانحسرت معه كذلك أسعار السلع الأساسية التي انخفضت هي أيضا بشكل حاد. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات سيناريو خط الأساس التي أجرتها الأمم المتحدة إلى أنه يتوقع أن يتباطأ نمو الناتج الإجمالي العالمي ليصل في عام ٢٠٠٩ إلى ١,٠ في المائة بالمقارنة مع ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨^(١٨). وتبعاً لذلك سينتج عن هذا المعدل المتوقع لنمو الاقتصاد العالمي تباطؤ في معدل نمو ناتج البلدان النامية من ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٩، في حين سينخفض الناتج في البلدان المتقدمة النمو بنسبة ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وهكذا، فإن آثار الأزمة العالمية ستنتقل إلى اقتصادات البلدان الأفريقية عبر قناة رئيسية تتمثل في ضعف الطلب العالمي على سلعها عموماً، وانخفاض أسعار معظم صادرات سلعها الأساسية. وسيعوق هذا الأمر نمو الناتج المحلي الإجمالي في العديد من تلك البلدان.

٤١ - أما القناة الثانية التي تنتقل من خلالها آثار هذه الأزمة، فترتبط بزيادة صعوبة الحصول على التسهيلات الائتمانية جراء الزيادات في أسعار الفائدة. فالزيادة في تكلفة اقتراض الأموال إنما تؤدي في حالة الكثير من البلدان الأفريقية إلى تضيق فرص حصول هذه البلدان على ائتمانات، وإلى زيادة تكلفة خدمة دينها الخارجي الذي يكون في العديد من الحالات مربوطاً بدولار الولايات المتحدة. ثم إن الزيادة في تكلفة الائتمانات تحدّ أيضاً من تمويل التجارة وتدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى أفريقيا لأن المستثمرين الرئيسيين سيبحثون

(١٨) الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم. الأمم المتحدة. رقم المبيع A.90.II.C.2.

عن ملاذات آمنة لاستثماراتهم، وهذه الملاذات إنما توجد في العادة في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو. ويتضح من التقديرات الأخيرة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا في عام ٢٠٠٨ بلغت رقما قياسيا قدره ٨٨ بليون دولار بعد نمو متواصل لست سنوات^(١٩). وقد توجه جزء كبير من هذا المبلغ إلى البلدان التي تنتج موارد طبيعية، وإلى البلدان الغنية بالسلع الأساسية. بيد أنه من المرجح أن تتراجع هذه التدفقات في عام ٢٠٠٩ نتيجة لاستمرار الأزمة المالية والاقتصادية. وتظهر البيانات الأولية أن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي قد انخفضت بنحو ٦٧ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وترتب على هذا الانخفاض الحاد آثار كبيرة على الاستثمارات في الهياكل الأساسية في أفريقيا نظرا لأن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل أحد المصادر الرئيسية التي تساهم في تكوين إجمالي رأس المال الثابت. بيد أنه يجدر بالذكر أن تدفقاته إلى أفريقيا من بلدان الجنوب، ولا سيما الصين، والهند، وسنغافورة، وماليزيا، والبرازيل، لا تنفك ترتفع، وهو ما ساعد إلى حد ما في التخفيف من الآثار الناشئة عن انكماش تدفقاته الواردة من اقتصادات البلدان المتقدمة النمو.

٤٢ - وثالثا، من شأن أي تباطؤ اقتصادي كبير في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو أن يدفع بعض البلدان المانحة الرئيسية إلى الرجوع عن التزامها الذي قطعتة على نفسها في توافق آراء مونتيري بأن تقدم ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي كمساعدات للبلدان النامية، وعن الالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في عام ٢٠٠٥ في غلين إيغلز بزيادة مساعداتها إلى أفريقيا. ومن ثم، فإن شبح إجراء تخفيضات كبيرة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأفريقية سيحد بالتأكيد من قدرة الحكومات على الإنفاق على الاستثمارات والبرامج الاجتماعية التي ترى أنها ذات أهمية.

٤٣ - ورابعا، سينخفض مقدار تحويلات المهاجرين من أبناء أفريقيا العاملين في الدول المتقدمة النمو والدول ذات الاقتصادات الناشئة نتيجة تسريح عدد كبير منهم. وأي انخفاض حاد في تحويلاتهم سيؤثر سلبا على استهلاك الأسر المعيشية، وأدائها في تعليم الأطفال وخدمات الصحة، وفي إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في خلق فرص العمل في العديد من البلدان. ويقدر البنك الدولي أن حجم هذه التحويلات في العالم سينخفض بنسبة تتراوح بين ٥ و ٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ بعد أن ظلت ترتفع بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة سنويا في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧. وسيؤثر انخفاضها سلبا في

(١٩) تقرير عن حالة الاستثمارات في العالم لعام ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية، الإنتاج الزراعي والتنمية منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.D.15.

اقتصادات البلدان المرسله للمهاجرين، حيث إنها تشكل في العديد من تلك البلدان جزءا كبيرا من الناتج المحلي الإجمالي. ففي ليسوتو، تشكل تلك التحويلات حوالي ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي بلدان مثل إثيوبيا والسنغال ومصر والمغرب ونيجيريا، تشكل نسبة تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدر أن كل زيادة بنقطة مئوية واحدة في معدل التحويلات إلى الناتج المحلي الإجمالي، في أفريقيا، يقابلها انخفاض بنسبة ٠,٢٩ في المائة في عدد سكانها الذين يعيشون في فقر^(٢٠).

٤٤ - وفيما يتعلق بالإفناق العام على القطاعات الاجتماعية، من المرجح أن لا يقتصر تأثير الأزمة العالمية على تقليص قدرة الحكومات الأفريقية على الحفاظ على مستويات الاستثمارات التي استطاعت بلوغها في السنوات القليلة الماضية، بل ويرجح أن تؤدي أيضا إلى انخفاض الإفناق العام على القطاعات الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من أنه ربما لا يزال من المبكر جدا رصد أي أثر للأزمة في الإفناق على القطاعات الاجتماعية، فقد بينت دراسة استقصائية^(٢١) أجرتها مؤخرا منظمة اليونسكو لتقييم أثر الأزمة في الإفناق العام على التعليم العام أن البلدان الأفريقية عموما، لم تجر بعد خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أي تخفيضات كبيرة في الإفناق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. فمن أصل البلدان الأفريقية الأحد عشر التي شاركت في هذه الدراسة العالمية التي أجرتها اليونسكو، يرجح ألا ينخفض الإفناق العام على التعليم في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع ما كان عليه في عام ٢٠٠٨ إلا في ثلاثة بلدان فقط، وهي السودان، والكاميرون، والكونغو. وفي كينيا، يرجح أن يقل مقدار الإفناق العام على التعليم العام في عام ٢٠٠٩ عما كان عليه في عام ٢٠٠٧.

٤٥ - وفي أفريقيا، يرجح أن تضيق الأزمة آلاف العمال إلى صفوف العمال الفقراء لأن الذين يفقدون وظائفهم في القطاع الرسمي يحاولون التغلب على هذا الأمر، في ظل غياب أي نوع من الحماية الاجتماعية، بالانتقال إلى القطاع الزراعي، أو القطاع غير الرسمي اللذين تنتشر فيهما العمالة الناقصة على نطاق واسع. ويتوقع أن يرتفع معدل الفقر في صفوف العمال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٥٨,٩ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٧,٩ في

(٢٠) جون انبانوي واندرور ارهيجاكور، "هل تؤثر التحويلات الدولية في الفقر في أفريقيا؟" ورقة صادرة عن مصرف التنمية الأفريقي.

(٢١) "اليونسكو"، أثر الأزمة في الإفناق العام على التعليم: النتائج التي توصلت إليها الدراسة السريعة التي أجرتها اليونسكو، الورقة رقم ١ في مجموعة الأوراق المتعلقة بأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في قطاع التعليم، باريس، ٢٠٠٩.

المائة في عام ٢٠٠٩^(٢٢). وهناك أيضا مخاوف من أن الأزمة سترفع معدلات أنواع العمل غير المستقرة في المنطقة. وتتوقع منظمة العمل الدولية أن ترتفع معدلات أنواع العمل غير المستقرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٧٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٩ ومن ٣٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩ في شمال أفريقيا.

٤٦ - وقد خلقت الأزمة أيضا صعوبات حمة في أوساط السكان الذين يعيشون في فقر والفئات الضعيفة الأخرى. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أن ٢٦٥ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سيعانون من نقص التغذية نتيجة لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وأزميتي الغذاء والطاقة. ففي الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، دفعت أزميتا الغذاء والطاقة وحدهما بما مجموعه ١١٥ مليون شخص إلى حالة من الفقر المزمن. وتحذر منظمة الأغذية والزراعة أيضا من أن سوء التغذية قد يسهم في وفاة حوالي نصف مليون طفل في المنطقة في عام ٢٠٠٩، في حين تتوقع دراسة أجراها البنك الدولي في الآونة الأخيرة أن تتسبب الأزمة في وفاة ما بين ٣٠.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ رضيع سنويا معظمهم في أوساط السكان الذين يعيشون في فقر^(٢٣).

٤٧ - غير أن من الأهمية بمكان الإشارة إلى اختلاف عمق الأزمة العالمية وشدها من بلد أفريقي إلى آخر باختلاف مواطن الضعف القائمة أصلا تجاه صدمات خارجية بهذا الحجم. ومن ثم، فإن قدرة كل بلد على اجتياز هذه الفترة تتوقف على هيكل إنتاج وصادرات كل اقتصاد، ومدى تأثره بالنظام المالي الدولي، وعلى ما إذا كانت البلدان قد جمعت احتياطات كافية من النقد الأجنبي لتخفيف وطأة الأزمة. وهناك عامل هام أيضا يتمثل في مدى حيز السياسة المالية المتاح للتصدي للأزمة من خلال برامج مثل تدابير التحفيز المالي. ويتسم بنفس القدر من الأهمية مدى اعتماد البلدان على مصادر خارجية لدعم ميزانيتها. ولهذا السبب، فإن البلدان التي هي في وضع مالي قوي، وذات اقتصاد متنوع واحتياطات كبيرة من النقد الأجنبي، والتي لا تتلقى كميات كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم ميزانيتها الوطنية، هي البلدان الأقدر على التخفيف من أثر الأزمة على اقتصاداتها، وعلى الفئات الضعيفة من سكانها كالنساء والأطفال، والمسنين.

(٢٢) منظمة العمل الدولية، الاتجاهات العالمية للعمالة: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (جنيف، ٢٠٠٩).

(٢٣) جاد فريدمان ونوربرت شادي، "كم عدد الأطفال الذين سيموتون على الأرجح في أفريقيا نتيجة الأزمة المالية العالمية؟"، ورقة العمل بحثية بشأن سياسات البنك الدولي رقم ٥٠٢٣ (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٩).

٤٨ - وبالنسبة لغالبية البلدان الأفريقية التي تركزت لتواجه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بمفردها، يرجح أن يحول هذا الأمر دون تحقيق أهداف الشراكة الجديدة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا ما يعزى في جانب كبير منه إلى شح الموارد. فمعظم البلدان الأفريقية لا تملك موارد كافية لاتخاذ تدابير محلية لتحفيز النمو قادرة على أن تحسن تدفق الائتمانات، وزيادة الطلب أو تحفيز النمو الصناعي (انظر الجدول ٢). لذا، فإن انعدام القدرة الكافية على الإنفاق غير المساير للتقلبات الدورية لا يعطي للصناعات الأفريقية المهشة أصلاً أي ميزة تسمح لها بأن تخوض معترك المنافسة على قدم المساواة ضد منافسين من بلدان متقدمة النمو استفادت مما اتخذته من تدابير لتحفيز اقتصاداتها.

الجدول ٢

الحوافر المالية لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

حصّة الناتج المحلي الإجمالي نسبة مئوية	تدابير التحفيز المالي (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	
١,٧	٢,٧	مصر
١,٠	٠,٣	كينيا
٠,٨	١,٦	نيجيريا
٤,٠	٩,٩	جنوب أفريقيا
٦,٩	١,٣	جمهورية تنزانيا المتحدة

المصدر: يانسون زهنغ، نينا ثيلن وأبارنا راو "الحماية الاجتماعية في تدابير التحفيز المالي: بعض الأدلة، ورقة عمل مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الدراسات الإنمائية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

سابعاً - تغيير المناخ وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وأهدافها في مجال التنمية الاجتماعية

٤٩ - هناك اعتراف واضح، في إطار المبادرة البيئية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بالحاجة إلى التصدي للتحديات البيئية التي تواجهها أفريقيا في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويتمشى هذا الشاغل مع إعلان سرت بشأن تحديات تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة في أفريقيا في مجال المياه والزراعة الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٤، ومع إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية والأهداف الإنمائية

للألفية. غير أنه بالإضافة إلى الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وعلى أزمي الغذاء والطاقة، فإن المشاكل الناجمة عن تغير المناخ تعرقل أيضاً تنفيذ المبادرة البيئية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة.

٥٠ - وكما لوحظ مؤخراً في إطار مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي عقده الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والدورة الاستثنائية لمنتدى الشراكة الأفريقية بشأن تغير المناخ التي استضافتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فإن تغير المناخ يخلف بالفعل تأثيراً كبيراً على قدرة أفريقيا على إطعام شعبها وحمايته من تقلبات الطبيعة، وتنمية اقتصادها وحفظ بيئتها.

٥١ - وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية تسهم بأقل قدر في ظاهري تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، فإن القارة الأفريقية تُعدّ إحدى المناطق الرئيسية التي يُتوقع أن تتحمل العبء الأكبر من الآثار المترتبة على هاتين الظاهرتين، ولا سيما تلك التي تتجلى في شكل أخطار التصحر وموجات الجفاف والفيضانات وتقلص موارد المياه العذبة وغير ذلك من الظواهر الجوية الشديدة. وتوقعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن يتعرض ما بين ٧٥ و ٢٥٠ مليون شخص في أفريقيا، بحلول عام ٢٠٢٠، لإجهاد مائي متزايد، وأن تنخفض محاصيل الزراعة البعلية في بعض البلدان بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة نتيجة لتغير المناخ^(٢٤). كما توقعت الهيئة الحكومية الدولية في تقريرها أن تتأثر المناطق المنخفضة الساحلية بارتفاع مستوى سطح البحر في أواخر القرن الحادي والعشرين، في حين سوف يزداد حجم الأراضي القاحلة وشبه القاحلة بنسبة ٥ إلى ٨ في المائة بحلول عام ٢٠٨٠. وقد يؤدي تغير المناخ أيضاً إلى توسع نطاق المناطق الموبوءة بالحشرات الناقلة للأمراض، وإلى انخفاض في عدد مصائد الأسماك. وتشكّل هذه التطورات المحتملة تهديداً لوجود المنطقة.

٥٢ - ومن المرجح أن تُفاقم آثار تغير المناخ في مختلف أنحاء المنطقة أوجه الضعف الموجودة التي يعاني منها الناس الذين يعيشون في فقر مثل الذين يعانون من الفقر المدقع والجوع. وتشمل النتائج الأخرى تزايد أعداد اللاجئين بسبب تغير المناخ، والتفكك الاجتماعي نتيجة لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والنزاعات على الموارد البرية، والتهديدات الصحية الجديدة التي تنشأ نتيجة تغير تواتر الظواهر الجوية الشديدة مثل الفيضانات وموجات الجفاف وشدها. وكما تبيّن من الأحداث الأخيرة، فإن العديد من البلدان في شرق أفريقيا وغيرها

(٢٤) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ ٢٠٠٧: تأثيراته والتكيف معه وأوجه الضعف المتصلة به، إسهام الفريق العامل الثاني في تقرير التقييم الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، م. ل. باري وآخرون. (كمبريدج، المملكة المتحدة، ونيويورك، منشورات جامعة كامبريدج، ٢٠٠٧).

قد تضررت بشدة من موجات الجفاف والفيضانات. وبحسب تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد تمّ في عام ٢٠٠٨ إجلاء قرابة ٦٩٧ ٠٠٠ شخص نتيجة لوقوع كوارث مفاجئة في المنطقة.

٥٣ - ويجب أن تُمنح أفريقيا فرصة لتنمية اقتصادها دون الإضرار بالبيئة. فالاستثمار في الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة لن يساعد أفريقيا على مواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ فحسب، بل سيعطيها أيضا الفرصة لخلق فرص عمل وصناعات جديدة. غير أن أفريقيا لا تستطيع مواجهة التحدي المتمثل بتغير المناخ وتأثيره على رفاهية الإنسان بمفردها. فلكي تتمكن أفريقيا من تخطي حلول الطاقة القذرة، وتعزيز قدرتها على التكيف، وتطبيق استراتيجيات نمو مستدامة وقليلة الانبعاثات الكربونية، سوف تحتاج إلى مساعدة مالية ونقل للتكنولوجيا. ولن تحتاج المنطقة إلى تمويل إضافي فحسب، بل ستحتاج أيضاً إلى أن يتم الوفاء بالالتزامات التي قُطعت في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

٥٤ - ولعكس مسار التغيرات البيئية الرئيسية التي تؤثر مباشرة على سبل عيش الناس، أقامت الحكومات الأفريقية شراكات مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمجتمعات المحلية لتنفيذ مشاريع مثل "خطة التقارب لإدارة غابات حوض نهر الكونغو" ومبادرة الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لإقامة "الجدار الأخضر للصحراء الكبرى"^(٢٥). وتهدف هذه المبادرات إلى الإسهام في الإدارة المستدامة والمحسنة لموارد الغابات والمناطق المحمية، وبناء "جدار أخضر" من الأشجار عبر الصحراء الكبرى لإبعاد التصحر وتحسين الزراعة وسبل عيش الناس الذين يعيشون في بلدان الصحراء الكبرى ومناطق الساحل في أفريقيا. وهذه المشاريع الضخمة في مجال الحفظ والتحريج لن تؤدي فقط إلى تهيئة منطقة عازلة من شأنها حماية الفئات الضعيفة من السكان من آثار تغير المناخ، بل ستخلق أيضا فرص عمل، فتساعد بالتالي البلدان على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أقرّ تجمع الساحل والصحراء رسمياً في بنن في عام ٢٠٠٨ المرحلة المبدئية من مبادرة "الجدار الأخضر" التي تبلغ مدتها سنتان، الأمر الذي ستكون نتيجته زرع حزام من الأشجار طوله ٧ ٠٠٠ كيلومتر وعرضه ١٥ كيلومتراً بتكلفة قدرها ٣ ملايين دولار.

(٢٥) ستُنفذ المبادرة في بلدان الصحراء الكبرى ومناطق الساحل في أفريقيا.

ثامنا - بناء التحالفات لتعزيز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٥٥ - يقتضى تعزيز الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا توافر القدرة والموارد اللازمة لتنفيذ مختلف مشاريعها المتعددة القطاعات. وإن تعزيز الشراكات والتنسيق فيما بين الحكومات المانحة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الخيرية بشأن أولويات الشراكة الجديدة المتفق عليها سوف يساعد على ضخ الاستثمارات المباشرة والمساعدة الإنمائية الرسمية إلى القارة ونقل التكنولوجيات اللازمة إليها. والحكومات الأفريقية بمفردها لا تملك الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ جميع المجالات ذات الأولوية التي حددتها الشراكة الجديدة. وبالتالي، ثمة حاجة لإقامة شراكات أكثر قوة وفعالية ومدعومة بشكل أفضل من أجل التنمية في أفريقيا. وسوف يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها بتقديم المعونة وأن تتخذ إجراءات ملموسة لتحقيق الهدف المتمثل برصد نسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهناك حاجة أيضاً لمعالجة مسائل المشروطة في منح المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم إمكانية التنبؤ بها وتخصيصها لأغراض معينة، وهي مسائل لا تزال تمثل تحديات رئيسية أمام كفاءة فعالية المعونة.

٥٦ - وحتى الآن، عمل عدد متزايد من البلدان الأفريقية بشكل وثيق مع الوكالات الإنمائية الرئيسية لمواءمة الاستراتيجيات الزراعية مع آليات الاستثمار. فقد أدت هذه الجهود، على سبيل المثال، إلى المواءمة بين استراتيجية البنك الدولي للزراعة في أفريقيا وأركان البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. كما جرى التأكيد مجدداً على دعم الزراعة في أفريقيا من قبل دول مثل السويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. غير أنه ينبغي على هذه الشراكات، لكي تضمن النجاح، أن تهدف إلى تعزيز الملكية الوطنية للبرامج القطرية.

٥٧ - ومن أجل دعم المشاريع الإنمائية التي تعالج الشواغل الجنسانية في أفريقيا مثل البعد الجنساني للفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وقعت حكومة إسبانيا والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا اتفاقاً مدته خمس سنوات بقيمة ٥٠ مليون يورو لتنفيذ الصندوق الإسباني المعني بالتمكين للمرأة الأفريقية التابع للشراكة الجديدة. ويقدم هذا الصندوق، الذي بدأ عمله في أيار/مايو ٢٠٠٨، المنح لمشاريع في أفريقيا. وقدم الصندوق حتى الآن مبلغ ٦,٢ ملايين يورو إلى ٤٦ مشروعاً في ٢٣ بلداً.

٥٨ - كما تؤدي الشراكات دوراً حاسماً في تعميق التكامل الإقليمي في أفريقيا من خلال إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية. فعلى سبيل المثال، تُحظى خطة الهياكل الأساسية التي وضعتها الشراكة الجديدة بدعم من مصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي (من خلال

خطة العمل المتعلقة بأفريقيا)، والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في مجال الهياكل الأساسية، والاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا التابع لمجموعة البلدان الثمانية. وكرّس مصرف التنمية الأفريقي، حيث يقع مقرّ الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا، نسبة ٦٠ في المائة من موارده البالغة ٨,٩ بلايين دولار المخصصة للقروض الميسرة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ لمشاريع بناء وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية في جميع أنحاء القارة. ووضع الاتحاد الأوروبي أيضاً استراتيجية جديدة للمنطقة تهدف إلى تيسير التواصل على الصعيد القاري من خلال سد الثغرات في الشبكات القائمة ومواءمة سياسات النقل في مختلف أنحاء القارة. كما تنشط وكالات مانحة دولية كبرى مثل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة في العمل من أجل تحسين السلامة على الطرق وتيسير التجارة على طول ممرات النقل الإقليمية.

٥٩ - وفي قطاع الصحة، لا تزال الشراكات تؤدي دوراً حاسماً في سد الثغرات الكبيرة في التمويل. فعلى سبيل المثال، أعلنت الولايات المتحدة مؤخراً عن مبادرة صحية عالمية مدتها ست سنوات رُصد لها مبلغ ٦٣ بليون دولار، كمساهمة منها في مكافحة الإيدز والسل والملاريا. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يُعدّ أكبر المانحين إلى القطاع الصحي في أفريقيا وهو ملتزم بأن يوجّه إلى أفريقيا نسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة من النسبة المستهدفة تخصيصها للمساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها دول الاتحاد مجتمعة والبالغة ٥٦,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ و ٧,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للاتحاد بحلول عام ٢٠١٥. وتساعد اليابان أيضاً دولاً مثل إريتريا ورواندا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي وغامبيا على خفض معدلات الاعتلال والوفيات من خلال مبادرة دحر الملاريا.

٦٠ - وفي مجال التعليم، انضم ٢٢ بلداً أفريقياً إلى مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع التي بدأت في عام ٢٠٠٢ بوصفها ميثاقاً عالمياً بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المانحة لمساعدة البلدان الفقيرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال التعليم. وبالتالي، فإن الالتزام الذي قطعه زعماء مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٩ في لاكويلا بإيطاليا لدعم مبادرات التعليم لجديراً بكل ثناء. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا الذي أقرّه الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الشراكات مع البلدان المانحة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الخيرية.

٦١ - وضمن إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تُوظف استثمارات كبيرة في أفريقيا، وفقاً لأولويات التنمية في القارة. وقد زادت بلدان مثل سنغافورة والصين والهند حجم استثماراتها في مجال تطوير الهياكل الأساسية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة

وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وبناء القدرات والتعاون التقني والصحة العامة وحماية البيئة. كما بُذلت جهود كبيرة لتعزيز العلاقات التجارية بين أفريقيا والاقتصادات الناشئة، وكذلك مع بلدان نامية أخرى. وبفضل هذه الجهود، وصلت قيمة التبادلات التجارية بين الهند وأفريقيا، على سبيل المثال، إلى ٣٦ بليون دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كما سجلت التبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا مستوى قياسياً إذ وصلت إلى ١٠٧ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨.

تاسعا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٢ - بسبب الأزمات العالمية، من المرجح أن تضيع المكاسب التي كانت قد تحققت في مجال الرفاه الاجتماعي نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي، مما يقوّض التقدم المحرز على مدى العقد الماضي. وبالنسبة لأفريقيا، فإن الآثار الاجتماعية السلبية ستبقى على الأرجح لفترة أطول بكثير مقارنة مع بقية المناطق، وذلك حتى بعد أن يكتسب الانتعاش زخماً في الاقتصادات المتقدمة. كما يُرجح أن تتفاقم الحالة نظراً لعدم وجود شبكات الضمان الاجتماعي العامة التي تعوّض ما يخلفه الركود العالمي من آثار سلبية على الأفراد والأسر، حيث تتحمل الفئات الفقيرة العاملة وغيرها من الفئات الضعيفة العبء الأكبر للأزمات العالمية. وبالتالي، فمن المرجح أن تكون البلدان الأفريقية هي آخر البلدان التي ستخرج من هذه الأزمات العالمية، وقد تجد نفسها في وضع أسوأ بعد الانتعاش العالمي مقارنة مع وضعها قبل الأزمة. ونتيجة لذلك، سوف تشهد الاقتصادات الأفريقية على الأرجح تباطؤاً في النمو، وارتفاعاً في معدلات البطالة والفقير، وتراجعاً في احتمالات تحقيق أهداف الشراكة الجديدة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٣ - ولكي تكفل البلدان الأفريقية تحمّلها الجزء الأكبر من المسؤولية عن تنميتها، ينبغي عليها أن تواصل إدماج أولويات الشراكة الجديدة في صلب خطط التنمية الوطنية وتعميم مراعاتها. وينبغي عليها أيضاً أن تواصل تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات البشرية والقدرات المؤسسية اللازمة لوضع إطار مفاهيمي للبرامج يتسم بالفعالية والكفاءة، وللتخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم. وينبغي تعزيز هذه الجهود من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الإقليمية بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

٦٤ - ومن أجل إدارة عملية التنمية بفعالية على النحو الذي تتوخاه الشراكة الجديدة، يتعين على البلدان الأفريقية أن تعزز المؤسسات التي تتناول مجموعة واسعة النطاق من السياسات أو المهام وألا تركز على تعزيز المؤسسات الموجهة نحو السوق المكبلة بكثير من

القيود. فالمؤسسات العامة التي تحكمها قيود أقل سوف تساعد البلدان على صياغة سياسات من شأنها أن تحقق أفضل النتائج في ظل ظروفها الوطنية الخاصة. ويُعدّ دور الدولة أساسياً في هذا الصدد، كما أكدت على ذلك الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية.

٦٥ - وينبغي على شركاء أفريقيا في التنمية مواصلة إدماج أولويات الشراكة الجديدة وقيمها ومبادئها ضمن برامجهم للمساعدة الإنمائية.

٦٦ - وينبغي على البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية أن تضع الناس في صلب الإجراءات الإنمائية الحكومية وأن تؤمّن الإنفاق على استثمارات أساسية في قطاعات الصحة والتعليم وشبكات الضمان الاجتماعي مثل برامج التغذية المدرسية، وذلك من أجل الحد من مخاطر التباطؤ العالمي في القطاعات الاجتماعية الرئيسية.

٦٧ - وينبغي تعزيز المبادرات التي أثبتت جدواها في مجالات التعليم والصحة والشؤون الجنسانية والزراعة المستدامة والطاقة والهياكل الأساسية مثل مبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، وتمويلها بالكامل.

٦٨ - وينبغي على المجتمع الدولي مساعدة البلدان الأفريقية على مواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ من خلال جمع الموارد اللازمة لدعم التكيف معه واتخاذ إجراءات للتخفيف من آثاره.